الإستراتيجية الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية (الأزمة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٣ انموذجًا)

م.م. رائد ارحيم محمد

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية القانون - جامعة المثنى

American strategy for the management of international crises

Abstract:

The United States always formulate strategy based on some of pillars through which it seeks to achieve its national interests. The Iraqi crisis is one of the cases that can be used to analysis the American style to manage of international crises in stage of the global transformations. In that stage; the United States used its own strategies, but it can't achieve international consensus such as what achieved during the liberate Kuwait war. In this way, we study that article through three sections. The first section study preamble stage for the crises which started by Gorge W. Bush speech on January, ٢٩, ٢٠٠١, this stage lasted to the issuance of UN Security Council Resolution no. ١٤٤١ on November, ٨, ٢٠٠١. The second section study the stage escalation of the crisis which started by the issuance of UN Security Council Resolution no. ١٤٤١ on November, ٨, ٢٠٠١ and ended by Bush declaration end of

military operations in the first of May ٢٠٠٣. The final and third section study after crisis stage and analysis Iraq situation after the fall of Saddam Hussein on April ٩, ٢٠٠٣.

.

الملخص

تصوغ الولايات المتحدة دائمًا استراتيجيتها على أساس بعض المرتكزات التي تسعى من خلالها تحقيق مصالحها القومية؛ وتعتبر الأزمة العراقية إحدى الحالات الكاشفة عن النمط الأمريكي لإدارة الأزمات الدولية في مرحلة التحولات العالمية؛ حيث وظفت فيها الولايات المتحدة قدراتها الخاصة لكنها رغم ذلك لم تنجح في تحقيق إجماع دولي مماثل مثل ما حدث أثناء حرب تحرير الكويت. وعلى هذا النحو، تناول هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مرحلة التمهيد للأزمة التي بدأت مع خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في التاسع والعشرين من شهر يناير عام ٢٠٠١، وقد استمرت هذه المرحلة حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ في الثامن من شهر نوفمبر عام ٢٠٠١، والمبحث الثاني يتناول مرحلة التصعيد للأزمة، والتي بدأت مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠١، وانتهت مع إعلان الرئيس الأمريكي بوش انتهاء العمليات العسكرية في العراق في الأول من مايو عام ٢٠٠٣. أما عن المبحث الثالث والأخير يتناول مرحلة ما بعد الأزمة ويرصد الوضع في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في التاسع من شهر أبريل عام ٢٠٠٣.

مقدمة

جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، لتتخذها الولايات المتحدة الأمريكية منطلقًا لبناء نظام عالمي يتأسس وفقًا للمبادئ والقيم الأمريكية، ومن ثم فرضت عليه أجندة خاصة تساعدها على تحقيق أهدافها. ومن ثم قد انعكست هذه التطورات على موضوع من أخطر الموضوعات على الساحة العالمية وهو موضوع إدارة الأزمات الدولية نظرًا لاتصاله الوثيق بمسألتي الحرب والسلام، وهما القضيتان المحوريتان في حياة الشعوب. وعلى هذا النحو قد أصبحت القوة هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية والأداة الرئيسية في إدارتها للأزمات الدولية، بالرغم مما يخلقه الاستخدام غير الرشيد للقوة من دمار وخراب.

ولا شك في أن الولايات المتحدة تصوغ استراتيجيتها في دول العالم المختلفة ومنها العراق على هدي مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية[١].

وعلى هذا النحو، تسعى الدراسة نحو تحليل الفكرالاستراتيجي الأمريكي في ظل التطورات والتحولات التي يشهدها في عصر غلبت عليه الهيمنة الأمريكية بسبب قوتها المتناهية ووضعها الدولي التي وصلت إليه بعد الحرب الباردة، حيث حصلت الولايات المتحدة بتفرد على ميزة أحادية القطب وأصبحت تهيمن على النظام العالمي الجديد.

وتوضح الأزمة العراقية، وما ترتب على الفشل في إدارتها من فوضى واضطراب، كيف أن الإدارة غير الرشيدة للأزمات الدولية قد تدفع الأمور إلى نقطة يكون معها الاستمرار في القتال وانتشار الفوضى والعنف أسهل بكثير من التوصل إلى حلول سليمة وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. كما كشفت هذه الحالة أن عملية تفكيك الدول أيسر بكثير من إعادة تركيبها مرة أخرى، وهو ما يثير الشكوك حول مدى قدرة التدخلات الخارجية على تحقيق الإصلاح السياسي الداخلي في هذه الدول.

أولاً: المشكلة البحثية

لاشك أن التحولات في النظام الدولي وطبيعة علاقات القوى بداخله يؤثران على إدارة وحداته للأزمات الدولية، كما أن الكيفية التي تدار بها الأزمات الاستراتيجية الدولية خصوصًا من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي قد تؤثر عليه من حيث استقراره أو حدوث تحولات وانقسامات به إلى حد اندلاع الحروب بين وحداته بمختلف مستوياتها.

وتعتبر الأزمة العراقية أحدى الحالات الهامة الكاشفة عن النمط الأمريكي لإدارة الأزمات الدولية في مرحلة التحولات العالمية؛ حيث وظفت فيها الولايات المتحدة قدراتها الخاصة لكنها رغم ذلك لم تنجح في تحقيق إجماع دولي مماثل لما حدث أثناء حرب تحرير الكويت، لذلك فإن حرب العراق هي بمثابة تعبير عن موقف الولايات المتحدة بالإضافة إلى عدد من حلفائها إلى حد كبير.

وعلى هذا النحو، لقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب تغيرات غير مسبوقة منذ بداية ٢٠٠١ لذا تتمثل مشكلة البحث في معرفة ما إذا كانت أحداث ١١ سبتمبر هي السبب الرئيسي وراء التغيير في الإستراتيجية الأمريكة تجاه العرب ومن ثم التغيير في السلوك الأمريكي في المنطقة، أم هي مجرد أحداث كاشفة لهذا التغير في الإدراك، ومن ثم تفسير التغير الذي طرأ على أسلوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، باعتبار إنه كان أسلوبًا يستند إلى الجمع بين أساليب الإقناع وأساليب الضغط والإكراه في المرحلة التي كان من المتوقع أن يكون فيها تأثير قوي للبيئة الدولية.

ثانيًا: الأسئلة البحثية

كيف أثرت التحولات في النظام الدولي على الإدارة الأمريكية للأزمات الدولية وإلى أي مدى تأثر النظام الدولي ذاته بهذه الإدارة، فهل هناك ثمة تأثير متبادل بين النظام الدولي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية؟

١. هل أحداث ١١ سبتمبر هي السبب الرئيسي وراء التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العرب، ومن ثم نقطة تحول في النظرة الأمريكية لنا أم إنها مجرد أحداث كاشفة وليست مسببة لهذا التغير والتطور؟

٢. ما هي انعكاسات التحولات في النظام الدولي على الإدارة الأمريكية لأزمة العراق، وإلى أي مدى أثرت هذه الإدارة على النظام الدولي؟

٣. ما هي دوافع ومبررات الإدارة الأمريكية لحرب العراق، وإلى أي مدى نجحت في الإقناع بها؟

ثالثًا: أهمية الموضوع

إن للأزمات بعدًا إقليميًا ودوليًا يؤثر بشكل عام على دول المنطقة، وقد يتعدى إلى مدًا أبعد يشمل عدة دول. فالأزمة النووية والملف النووي الكوري الشمالي قد أثر على الأمن في شرق آسيا والباسفيك وعلى رفع حدة الصراع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية مما استدعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان بالتدخل لنزاع فتيل الأزمة ومنعها من الانفجار كما أن الملف النووي الإيراني وما يجري حوله أصبح مصدر قلق لدول المنطقة ومصدر خوف للولايات المتحدة ودول غربية[٢].

وبالرغم من زيادة الاهتمام بدراسة الأزمات الدولية، إلا أن المكتبة العربية مازالت في حاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية عن الأزمات الدولية، خاصة في ظل الظروف التي يشهدها العالم والتي أدت إلى تزايد الاتجاه نحو عسكرة الأزمات الدولية. وقد ازداد الأمر سوءًا مع إسراف القوة العظمى في العالم – وهي الولايات المتحدة الأمريكية – في استخدام القوة العسكرية في إدارة الأزمات الدولية في ظل ظروف دولية ليست في صالح الأطراف الأضعف ذات القدرات المحدودة سواء في قدرتها على المساومة أو المواجهة.

وتأتي الأهمية العلمية للموضوع محل البحث فيما قد يمثله من إضافة علمية للدراسات في مجال إدارة الأزمات الدولية؛ حيث أنه يتعرض بشكل مباشر لدراسة علاقة التأثير المتبادل بين النظام الدولي والقوة الأعظم في العالم في إطار إدارة الأزمات الدولية.

وتأتي أهمية البحث فإنه يتناول الحرب الأمريكة على العراق، والتي فتحت في وقت واحد ملفات عديدة شائكة: ومنها أمن إسرائيل، وأمن النفط وأمن الأنظمة ذات العلاقة المتميزة بالولايات المتحدة، فطوال العقود الخمسة الماضية، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحقق درجات عالية من النجاح في حماية هذه الملفات، دون أن تتورط في استخدام مباشر للسلاح، والمؤكد أن إقدام الولايات المتحدة في شن هذه الحرب على العراق كان يفترض أن يعكس رؤية الإدارة لكيفية حماية الأمن، ولكن قد أبرزت الحرب عدة عوامل معاكسة فهناك المقاومة العراقية، وهناك احتجاج الرأي العام العالمي، وهناك ضعف المعارضة العراقية، وهناك ما هو أخطر، وهو غضب عربي شعبي عارم وشامل، لذا فإن الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبته الإدارة الأمريكية – بشأن الربط بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر ونشر الديمقراطية في العراق وشن هذه الحرب – هو إنها وضعت نفسها في اختبار صعب ربما لم تكن في حاجة إليه.

وتنبع أهمية الموضوع أيضًا من إنه أظهر مفهوم الحرب الإجهاضية الذي استندت إلية الولايات المتحدة في حرب العراق والتوسع في مفهوم الأمن الأمريكي على حساب أمن الشعوب الأخرى، أعاد للأذهان وبقوة هاجس الأمن والسيادة في صورة الاستعمار التقليدي، وهو ما يدفع دول العالم إلى الدخول في حلقة جديدة من التحالفات الدولية وسباق التسلح لمواجهة الآلة العسكرية الأمريكية.

رابعًا: الدراسات السابقة

لا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا الأخبار بأحداث وأزمات في شتى بقاع العالم وتتراوح شدة هذه الأزمات بين أزمات محلية على مستوى الشركات أو المؤسسات أو بين أزمات تأخذ طابع دولي يستحوذ على اهتمام الإعلام العالمي لما لها من تأثيرات واسعة النطاق على مستوى العالم وتتطلب تدخلات دولية أو أممية لتجاوز نتائجها وحصر تأثيراتها على أقل مساحة ممكنة. وقد تناول باحثون كثيرون عناصر بحثنا، ونبين فيما يلي بعضا من هذه الدراسات:

- بحث كل من أرجينوباول (Arjen Boin, Pault Hart) كيفية قيادة وتوجيه الجمهور في أوقات الأزمات. حين استنتجا أن هناك تصور مألوف من أن الأزمة توفر مفتاحًا وفرصًا للإصلاح والتقويم ... ففي الأيام التي تلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فإن شعبية الرئيس بوش قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، وبصورة مشابهة فإن حاكم نيويورك رودلف جيوليانيس خلال الأيام الأولى لتفجيرات مركز التجارة العالمي فإن الأزمة دفعته ليكون بطلاً قوميًا. لأن كلا القائدين استطاعا أن يوفرا حشدًا ودعمًا سياسيًا واجتماعيًا قويًا للإجراءات القوية التي اتخذاها في استجابتهما للأزمة ... على عكس صورة الرئيس جيمي كارتر في عام ١٩٧٩ حينما استمتع كارتر بموجة تركيز كقائد وطني محبوب، عندما تعرض أعضاء السفارة الأمريكية في طهران إلى الاختطاف وازدادت الأزمة مع عدم قدرة الرئيس كارتر في إعادة مواطنيه – أعضاء السفارة – إلى الوطن وطوال أحد عشر شهرًا لم يستطع الرئيس حل الازمة.
- كما قدم تشارلز ماكليلاند Charles Msclelland دراسة بعنوان "بداية وأثناء وبعد الأزمة الدولية: دراسة مقارنة لمنطقتي صراع". وتركز الدراسة على تحول العلاقة بين الدول ذات السيادة من علاقة السلم إلى علاقة الحرب[٣].
- وقدم كل من Baul Diesing, Glen H. Synder دراسة قيمة بعنوان "الصراع بين الأمم: المساومة، هيكل النظام وصنعاة القرار في الأزمات الدولية"[٤] حيث تناولت تأثير النظام الدولي على سلوك الدول في الأزمات الدولية وقت حدوثها. كما قدمت تحليلاً وافيًا لإدارة الأزمة الدولية في مرحلة التعددية القطبية، وإدارتها في مرحلة الثنائية القطبية، كما أوضحت أثر طبيعة الأحلاف الدولية على إدارة الأزمة الدولية.
- وبجانب هذه الدراسات توجد مجموعة كتب أخرى قدمت إسهامات مفيدة في مجال دراسة الأزمة الدولية، منها كتاب James L. Richardson (دبلوماسية الأزمة)، والذي حاول من خلاله الاستفادة من نتائج دراسات الأزمات الدولية المشهورة في دراسة الأزمات الدولية الأقل شهرة. كما سعى إلى تحديد الملامح العامة

لدبلوماسية الأزمة من خلال بحث كل حالة داخل إطارها التحليلي العام، وتقييم الاتجاهات النظرية المختلفة لدراسة سلوك الأزمة في ضوء هذا التحليل. ويحاول البحث الاستفادة من هذا الكتاب في الجزء الخاص بدراسة علاقة الأزمة بالنظام الدولي، وتأثر هذه العلاقة بالتغير في النظام الدولي[٥].

- كما قدم مجموعة من الباحثين بعض الدراسات المتنوعة حول إدارة الأزمة الدولية منها، دراسة عبد العزيز محمود العجيزي (الأزمة الفيتنامية في السياسة الخارجية الأمريكية)[٦]، ودراسة منصور حسن العتيبي (الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية)[٧]، وقد ركزت هاتان الدراستان على دراسة المنهج الأمريكي في إدارة أزمة دولية معينة، من حيث الأدوات والأهداف ومدى النجاح والإخفاق في إدارة الأزمة موضع البحث.

خامسًا: الإطار النظري

- **المفاهيم:**

١. **مفهوم الأزمة الدولية.**

تعرف الأزمة الدولية بأنها أزمات النظام الدولي، ألا وهي نقاط تحول في العلاقات الدولية والنظام الدولي، أو هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو في أي من نظمه الفرعية[٨].

٢. **مفهوم إدارة الأزمات الدولية.**

إن إدارة دولة لأزمة ما تعني استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة – الضاغطة والتوفيقية – أثناء هذه الأزمة على نحو يعزز سياستها ويضعف الخصم أو على الأقل يقلل خسائرها إلى أدنى حد ممكن[٩].

٣. **مفهوم النظام العالمي.**

يعرف أساتذة العلاقات الدولية النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنظام يتميز بالترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. وللنظام الدولي بنيان وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات المستقلة والمتفاعلة مع بعضها، ويتحدد بنيان النظام الدولي وفقًا لدرجة توزيع وتركيز الموارد بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات فقد يكون هذا البنيان أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب. وتبعًا لطبيعة النظام الدولي تتولد ظروف معينة تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدة الدولية[١٠].

- **المبحث الأول: مرحلة التمهيد للأزمة**

لقد بدأت هذه المرحلة تحديدًا مع خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن حالة الاتحاد في التاسع والعشرين من شهر ناير عام ٢٠٠١ حيث مهد هذا الخطاب رسميًا لتلك الأزمة، وقد استمرت هذه المرحلة حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ في الثامن من شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ والذي بموجبه قبل العراق بعودة المفتشين الدوليين على أسلحة الدمار الشامل بعد أن كان النظام العراقي قد قام بطردهم في عام ١٩٩٨. ففي هذا الخطاب أراد بوش من العالم أن يعرف أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء قيام نظام الرئيس العراقي صدام حسين بتطوير أخطر الأسلحة على مستوى العالم[١١].

لقد بدأت القوات الأمريكية الحرب بتطبيق ما يعرف بـ "استراتيجية الصدمة والترويع" وهي استراتيجية كانت قد أعدت في الأصل من جانب فريق عمل من العسكريين وخبراء الأمن القومي والشئون الدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه الاستراتيجية على أن الهدف من وراء الصدمة والترويع يتمثل في تحقيق الهيمنه السريعة على الخصم استنادًا إلى أن الهدف الجوهري للحرب لم يعد متمركزًا على التدمير الشامل لقدرات العدو واستنزافها بقدر ما أصبح يتركز بشكل رئيسي على التأثير في إرادة الخصم وإدراكه ومن ثم السيطرة عليه[١٢].

المطلب الأول: السياق العام لتطور الأزمة

لقد جاء التمهيد، ومن ثم التصعيد الأمريكي للأزمة العراقية، في ضوء سياقين أساسيين: **أولهما** أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، **وثانيهما** يرتبط بالنفوذ الكبير الذي تمتع به التيار المتشدد من المحافظين الجدد في إدارة بوش خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

السياق الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى حدوث تغير جوهري في المشهد العالمي وفي النظرة العالمية للإدارة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد، وكان التأثير الأكبر لتلك الأحداث على السياسة الخارجية لإدارة بوش متمثلاً في تفويض الشعور الأمريكي بالأمن، وتعزيز فكرة أن الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي مرتبط بمناطق التوتر الخارجية البعيدة خاصة أفغانستان والشرق الأوسط، وقد كشفت هذه الأحداث عجز الأمن القومي بشكل لم يعايشه الأمريكان من قبل سواء من خلال الحربين العالميتين، أو من خلال الحرب الباردة[١٣].

وبتأثير تلك الأحداث تم وضع مسألة التهديدات الأمنية على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، كما لفتت الأنظار إلى نوع جديد من التهديدات تحتاج مواجهتها على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، كما لفتت الأنظار إلى نوع جديد من التهديدات تحتاج مواجهتها إلى ما هو أكثر من السياسيات الدفاعية التقليدية، كما لا تستبعد القيام بعمليات عسكرية ذات طبيعة تقليدية في بلاد بعيدة يمكن أن توفر ملاذًا آمنًا لجماعات الإرهاب حسب التوصيف الأمريكي[١٤].

السياق الثاني: صعود التيار المتشدد من المحافظين الجدد في إدارة بوش:

لقد كان من أهم النتائج المباشرة لهجمات سبتمبر هو التقاء وجهات النظر بين الواقعيين والمحافظين الجدد الإقناع بأن عقد السلام والرخاء الذي جاء في أعقاب نهاية الحرب الباردة كان عبارة عن وهم، حيث أن العالم أصبح أكثر خطورة عكس ما يظن كثير من الناس، وأن التحدي الجديد للأمن الأمريكي سيأتي من قبل الديكتاتورات(١٥).

وبهذا الالتقاء بين الواقعيين والمحافظين الجدد اتخذت السياسة الأمريكية من أحداث ١١ سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، من حيث التغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول والوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي وينشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارًا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شئون العلاقات الدولية(١٦). حيث يميل تيار المحافظين الجدد لاستخدام عوامل القوة الأمريكية – خاصة القوة العسكرية – لتحقيق الأهداف المطلوبة، ولا يرى سوى حاجة محدودة للولايات المتحدة للاعتماد على الترتيبات متعددة الأطراف – خاصة المنظمات الدولية – لتحقيق الاهداف الأمريكية(١٧).

وفي هذا الإطار، دعى المحافظون الجدد أن الحرب على الإرهاب لابد أن تكون أوسع من كونها فقط حرب على أفغانستان، ومن هنا كان الترويج لفكرة التوسع الخارجي الإمبراطوري، وكان من بين الحجج التي صاغوها للحرب على العراق أن النظام في العراق قمعي وسوف ينهار بسهولة(١٨).

ومن الجدير بالذكر، أثناء إدارة كلينتون لم يكن المحافظون الجدد جزءًا هامًا من الإدارة، ولكن في عام ١٩٩٨ أصدر الكونجرس الأمريكي "قانون تحرير العراق" والذي ينص على أن السياسة الخارجية الأمريكية لابد أن تتضمن أولاً: التخلص من صدام، وثانيًا: إعطاء دعم عسكري للمعارضة العراقية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح تغيير النظام العراقي هو أحد الأولويات السياسية للمحافظين الجدد(١٩).

المطلب الثاني: أهداف الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية

لم يكن هدف الإدارة الأمريكية من إدارة الأزمة العراقية هو تجنب الحرب، ومن ثم إتباع نموذج الإدارة الرشيدة للأزمة كما تقول كورال بيل. كما لم يكن الهدف أيضًا تجنب الحرب العفوية كما يقول فريق ستانفورد، وهي الحرب التي لا يرغب أو يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة، والتي يمكن أن تحدث في أي وقت خلال مراحل تطورها. لكن الهدف الأساسي من الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة كان تعظيم مصالح الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الأقوى المتحدى على حساب الطرف الأضعف المدافع وهو في هذه الحالة في العراق، ومن ثم فنحن لسنا أمام إدارة أزمة، ولكن بالأحرى أمام إدارة بالأزمة.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية لإدارة الأزمة في هذه المرحلة

لتحقيق الهدف النهائي للولايات المتحدة من إدارة الأزمة العراقية وهو بسط سيادتها على العراق، فقد لجأت الولايات المتحدة باعتبارها الطرف المتحدي إلى إتباع إستراتيجية هجومية ضد العراق متمثلة في إستراتيجية الابتزاز التهديدي، وهي إحدى

الاستراتيجيات الهجومية التي تستخدم في حالة وجود مطالب للطرف القائم بالتهديد تستوجب من الخصم أن يخضع لها وينفذها.

وقد تمثلت المظاهر الأساسية لإستراتيجية الابتزاز التهديدي فيما يلي[٢٠]:

- خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد في الثالث عشر من شهر يناير عام ٢٠٠٢، والذي وصف خلاله العراق وإيران وكوريا الشمالية بدول محور الشر، ثم خص العراق بالتهديد المباشر عندما أكد أن بلاده لن تسمح لأخطر الأنظمة بتهديد بلاده بأسلحة الدمار الشامل.
- التأكيد على ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية، وإلا سيواجه عملاً عسكريًا محققًا.
- التحذير من أن العراق سيكون قادرًا على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد، إذا ما نجح في الحصول على مواد انشطارية.
- اتهام النظام العراقي بالاستمرار في انتهاك التزاماته الدولية طوال المدة المنقضية منذ انتهاء حرب تحرير الكويت سواء بالتهرب من الكشف عن مخزونه وبرامجه من أسلحة الدمار الشامل أو استمراره في تطوير هذه البرامج.

المطلب الرابع: أدوات الإدارة الأمريكية للأزمة

استخدمت الولايات المتحدة مختلف أشكال أدوات الضغط الإكراهية في هذه المرحلة لإجبار العراق على الالتزام بتنفيذ مطالبها ومن هذه الأدوات:

- **الأداة الاقتصادية:** وقد هدفت هذه الأداة إلى تضييق الخناق على النظام العراقي من خلال السعي لتمرير مشروعات العقوبات الذكية، الذي كان قد رفض مع نهاية عام ٢٠٠١ نتيجة الرفض الروسي لهذا القرار في مجلس الأمن.
- **الأداة العسكرية:** كان هدف الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة هو التمهيد لاستخدام الأداة العسكرية بشكل واسع ضد العراق، ولكن في إطار الشرعية الداخلية من خلال الحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي، وأيضًا في إطار الشرعية الدولية من خلال الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي[٢١].
- **الأداة الدعائية:** تتعلق الأداة الدعائية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وذلك للتأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي بما يدعم موقف مستخدميها ويضعف من موقف خصمه، كما تهدف إلى ترويج الإشاعات ضد الخصم وخلق إجماع دولي ثقافي مناهض لأفكاره ومعتقداته، ومن ثم فرض حصار ثقافي ضده. وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الأداة بشكل بارع خلال مرحلة

التمهيد للأزمة من خلال الربط بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، وتمويله للعمليات الإرهابية التي تستهدف الولايات المتحدة.

المطلب الخامس: الإدارة العراقية للأزمة

لقد اعتمد العراق في إدارته للأزمة على إستراتيجية شراء الوقت، وهي إحدى الاستراتيجيات الدفاعية التي يلجأ إليها الطرف المدافع لمقاومة جهود المتحدي لتغيير الوضع القائم من أجل الحفاظ على مصالحه في مواجهة الضغوط التي يمارسها تجاهه الطرف المتحدي. حيث يلجأ المدافع إلى هذه الإستراتيجية في محاولة لكسب الوقت من أجل البحث عن إمكانية للتوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين، وذلك عندما يبدأ الخصم بالفعل في تحركات تهدف إلى تحدي الوضع الراهن. ويفضل المدافع هذه الإستراتيجية إذا شعر بأن استعداداته غير ملائمة أو غير كافية لمواجهة المتحدي، أو أن استخداماته للاستراتيجيات الأخرى سوف يزيد من مخاطر نشوب الحرب[٢٢].

وقد لجأ النظام العراقي إلى هذه الاستراتيجية مستخدمًا أسلوب المناورة من خلال أسلوب المناورة من خلال ذهابه لأقصى مدى في تقديم التنازلات من حيث المبدأ وعلى المستوى النظري. وقد استهدف النظام العراقي من وراء ذلك احتواء الاندفاع الأمريكي نحو الحرب، وساعيًا إلى كسب الوقت، معتقدًا أن الولايات المتحدة سوف تتردد في شن الهجوم العسكري في شهور الصيف القائظ في منطقة الخليج. فأصبح أمام النظام العراقي ما يقرب من ستة شهور هي الفاصلة بين صدور القرارل ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠٢ وحتى حلول موسم الصيف، وقد اعتقد النظام العراقي أنه إذا نجح في تفويت هذه الفترة من خلال استراتيجية كسب الوقت فستؤجل الحرب إلى أجل غير مسمى[٢٣].

المطلب السادس: مواقف دول العالم من الأزمة العراقية

لقد أثارت الحملة الأمريكية ضد العراق أغلب دول العالم التي لم تشارك الولايات المتحدة رؤيتها للصلة بين الحرب على العراق والحرب على الإرهاب، كما لم تشاركها خطتها لإحداث تغييرات أساسية في طبيعة النظم العربية الحاكمة عبر إسقاط النظام الشمولي في بغداد[٢٤]. وما أثار قلق هذه الدول هو الإصرار الأمريكي على القيام بعمل عسكري ضد العراق، وتجاوز إلزامه بالانصياع لقرارات مجلس الأمن إلى تغيير النظام الحاكم في بغداد، بالإضافة إلى تأكيد الولايات المتحدة استعداداها للقيام بهذا العمل العسكري سواء حصلت على غطاء دولي من مجلس الأمن أو لم تحصل، ومهما كان استعداد حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط للتعاون معها في هذه المهمة[٢٥].

فموقف فرنسا: اقترحت خطة من مرحلتين للتعامل مع المسألة العراقية وهما إصدار قرار من مجلس الأمن يوجه إنذارًا للعراق ويمنحه مهلة زمنية لعودة غير مشروطة للمفتشين وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة. وفي حالة رفضه الامتثال للقرار، وبعد نفاذ المهلة المحددة، يصدر مجلس الأمن قرارًا ثانيًا يحدد فيه إجراءات ووسائل الرد الملائمة بما فيها الوسيلة العسكرية[٢٦].

لم يكن للموقف الروسي معالم واضحة من الأزمة العراقية حتى تبلورت المعارضة الفرنسية الألمانية للمشروع الأنجلو الأمريكي. فمع تبلور هذه المعارضة مالت روسيا إلى ترجيح الكفة الأوروبية المعارضة، وهددت باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع يجيز استعمال القوة العسكرية ضد العراق. كما مالت روسيا إلى المعارضة الفرنسية الألمانية لانفراد الولايات المتحدة بوضع قواعد النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين بمفردها وانفرادها بالملف العراقي، خاصة في ضوء المصالح الروسية في العراق، وأهمها وجود ديون عراقية لصالح روسيا تبلغ عشرة مليارات دولار[٢٧].

أما عن الموقف الإيراني فقد رفضت في البداية ضرب العراق وذلك بسبب رفضها لمنطق استعراض القوة الأمريكية، وخشيتها من أن تكون هدفًا تاليًا للإدارة الأمريكية بعد العراق، خاصة بعد خطاب حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٢ والذي وضع إيران والعراق في سلة واحدة مع كوريا الشمالية ضمن محور الشر. إلا أنه منذ أواخر أغسطس عام ٢٠٠٢ حدث تحول نوعي في الموقف الإيراني مدفوعًا بمحاولة تجنب ضربة عسكرية أمريكية لها تكون تالية لضرب العراق، حيث أعلنت إيران رسميًا وقوفها على الحياد حال اندلاع الحرب، وأنها ليست على استعداد للدخول في مغامرة غير مضمونة العواقب مما أدى إلى نشوب أزمة بينها وبين العراق، حيث كانت بغداد تخشى تكرار سيناريو التعاون الإيراني الأمريكي في أفغانستان[٢٨].

- **المبحث الثاني: مرحلة التصعيد للأزمة**

بدأت هذه المرحلة مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠٢، وانتهت مع إعلان الرئيس الأمريكي بوش انتهاء العمليات العسكرية في العراق في الأول من مايو عام ٢٠٠٣. فبعد أن بدأت محاولات القوى الدولية الكبري من أجل التصدي للتصعيد الأمريكي تجاه العراق بالتحفظ ثم بالمقاومة، ومع ازدياد حدة هذا التصعيد، واتجاه الولايات المتحدة لزيادة حشودها العسكرية حول العراق، بدأت القوى الدولية الكبرى في العمل على مجاراة السياسة الأمريكية في اتجاه التصعيد من ناحية، وفي اتجاه تجنب وصول هذا التصعيد إلى مستوى الحرب من ناحية أخرى، وفي هذا السياق وافقت الدول الكبرى على استصدار قرار مجلس الأمن ١٤٤١، والذي ألزم العراق بتقديم كافة المعلومات المتعلقه ببرامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإتاحة حرية كاملة للمفتشين الدوليين للعمل داخل العراق [٢٩].

المطلب الأول: القرار رقم ١٤٤١ وعودة المفتشين الدوليين للبحث عن أسلحة الدمار الشامل:

عرضت الولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢، رسميًا على مجلس الأمن الدولي الشروع في قرار يصرح لها بشكل كامل باستخدام القوة ضد العراق، وقد حذر بوش مرة أخرى بأنه لن يتراجع إذا رفض مجلس الأمن مشروع القرار وقال: "لو أن

الأمم المتحدة لا تمتلك الرغبة أو الشجاعة لنزع أسلحة صدام حسين، وإذا لم ينزع صدام أسلحته طواعية، فإن الولايات المتحدة ستقود تحالفًا دوليًا لنزع هذه الأسلحة" (٣٠).

وبعد مساومات حادة استجاب مجلس الأمن لتحدي بوش في الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠٢ بتبنيه القرار رقم ١٤٤١ الذي ينص على عودة المفتشين الدوليين، ومحذرًا العراق في الوقت نفسه من عواقب وخيمة في حالة انتهاكه القرار ولم يصرح القرار باستخدام القوة لنزع تلك الأسلحة، كما تعهدت واشنطن بالعودة إلى مجلس الأمن لإصدار قرار آخر قبل بدء الهجوم العسكري (٣١).

وبموجب هذا القرار لا يوافق العراق فقط على عودة المفتشين الدوليين، ولكنه يلزم بالكشف التام عن كافة أنشطته النووية في الماضي والحاضر (٣٢)، وقد حظى هذا القرار بموافقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وبعد أسبوع واحد من التصديق على القرار وافق العراق رسميًا عليه في الخامس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٢ على الرغم من تصويت المجلس الوطني العراقي على رفضه بالإجماع، تاركًا البت فيه بشكل نهائي لمجلس قيادة الثورة الذي وافق عليه.

وكان التصويت على القرار ١٤٤١ بمثابة انتصار شخصي كبير لوزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول، الذي بذل جهودًا سياسية كبيرة لحث بلاده على المُضي قدمًا في طريق الشرعية الدولية، كما قاد معركة دبلوماسية كبيرة ليحظى بالمساندة الدولية (٣٣)، على الرغم من أن كلًا من وزير الدفاع دونالد راسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني ونائب وزير الدفاع بول وولفيتز لم يكونوا سعداء بالعودة إلى الأمم المتحدة، وطالب تشيني بالتشكيك في أي اقتراح يدعو إلى عودة المفتشين على العراق، لأن ذلك سيُنهي مخاوف الإدارة الأمريكية المزعومة من أسلحة صدام، واكد على ان العودة إلى مجلس الأمن تعني فقد السيطرة على الأمور، كما أشار وولفيتز إلى أن المخابرات الأمريكية على دراية بأنشطة نووية عراقية كبيرة، وتضمن ذلك نماذج من وثائق مواد محظورة قد تم نقلها من مكان لآخر ويصعب الحصول عليها، كما أكد على صعوبة توصل المفتشين الدوليين لأسلحة الدمار الشامل لأن العراق سيتعمد إخفاؤها، وخلص إلى أن المفتشين الدوليين لن يستطيعوا نزع سلاح العراق باعتباره غير متعاون في الأصل، حتى في حال قيام المخابرات الأمريكية والمخابرات في عدد من الدول الأخرى بمساعدتهم (٣٤).

المطلب الثاني: ذروة الأزمة والاتجاه نحو الحرب:

بعد فترة وجيزة من استئناف عمليات التفتيش في العراق، سادت الشكوك فيما يتعلق بفاعلية نظام التفتيش الدولي الجديد ودرجة تعاون العراق. ففي الحادي والعشرين من شهر يناير عام ٢٠٠٣ أعلن باول أن عمليات التفتيش ستتوقف في العراق، وعاد إلى مجلس الأمن في الخامس من فبراير ٢٠٠٣ مؤكدًا أن العراق مازال يخبئ أسلحة الدمار الشامل، وأنه مازال يؤدي اللعبة مع المفتشين الدوليين حاملًا معه دليلًا على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل متمثلًا في زجاجة بها بعض المواد النووية، كما أكد على القدرات التي يمتلكها العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وأشار إلى معملين متنقلين

يستخدمها العراق لإنتاج أسلحة بيولوجية، ولم تستطع لجنة الإنموفيك أن تُصادق على هذه الإدعاءات، وقد علق على ذلك بقوله إنه دُهش لهذا الدليل المتواضع من كولين باول. وعندما قدم تقريره الثاني إلى مجلس الأمن في الرابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٣ شكك بليكس في مزاعم باول، وأكد أن العراق قرر التعاون مع المفتشين الذين بدأوا في زيارة المواقع التي حددها الأمريكيون والبريطانيون، كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق لم يكن بمقدوره إعادة بناء برنامجه النووي، كما كشفت الإنموفيك النقاب عن وجود تطوير لتكنولوجيا الصواريخ خلال السنوات الأربع السابقة لعملها، وبدأت في تفكيك وتدمير صواريخ الصمود ٢ "Al-Smoud ٢" [٣٥].

وعلى الرغم من هذه التطورات فإن تحرك القوات الأمريكية نحو الخليج واستعدادها الكامل لشن الهجوم على العراق أوضح عزم الغدارة الأمريكية على غزو العراق، فهذه المواقف تم إتخاذها قبل اختبار الإدعاءات والإدعاءات المضادة عن طريق المفتشين الدوليين، فقد استجاب الأمريكيون والبريطانيون للسلوك العراقي وليس لدليل لجنة الإنموفيك [٣٦].

وقد وضع تقرير لجنة التفتيش الدولية، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة للعراق وتحسين تعاونه معها من قبل، بالإضافة إلى عدم امتلاك واشنطن لاستراتيجية واضحة لمواجهة قبول امتثال العراق لقرار مجلس الأمن؛ الولايات المتحدة في مأزق حقيقي حيث أنها كانت تراهن على رفض النظام العراقي للقرار وانتهاكه بما يتيح لها استخدام القوة العسكرية ضده، وقد عبّر آري فلابشر المتحدث بأسم البيت الأبيض عن ذلك في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٢، بقوله: "إن القرار ١٤٤١ يتضمن فخًا للعراق، فإذا اعترف صدام بامتلاكه أسلحة دمار شامل، فإنه يكون في هذه الحالة منتهكًا لقرارات الأمم المتحدة المفروضة عليه منذ عام ١٩٩١ ويكون قد خدع العالم، وإذا أنكر أنه يمتلك تلك الأسلحة فإنه بهذا يضلل العالم مرة أخرى، مؤكدًا امتلاك بلاده لمعلومات استخبارية تؤكد امتلاكه لتلك الأسلحة، موضحًا أن الفخ يستطيع أن يعمل في الاتجاهين [٣٧].

وحتى تتمكن الولايات المتحدة من الخروج من هذا المأزق أكدت واشنطن أن هدفها لم يعد ببساطة نزع سلاح العراق ولكنه أيضًا تغيير النظام. فالمشكلة كما صاغها ديك تشيني أنها تتعلق ببقاء صدام في السلطة، وقال إنه إذا بقى صدام في السلطة فيمكننا أن نفترض أنه بمجرد ان ينشغل العالم بقضايا أخرى فإن صدام سيعاود إعادة بناء قدراته النووية والكيماوية وسيعاود تأسيس برنامجه النووي، وقال إنه لا يتفق مع وجهة نظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول عدم وجود برنامج نووي في العراق [٣٨].

وإزاء هذه التطورات، وفي الرابع والعشرين من شهر فبراير عام ٢٠٠٣، وبعد عشرة أيام فقط من تقديم هانز بليكس لتقريره الثاني إلى مجلس الأمن، قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا مشروع قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليعلن المجلس صراحة أن العراق فشل في استغلال الفرصة الأخيرة التي منحها له القرار رقم ١٤٤١، وقد اقترحت فرنسا وألمانيا وروسيا مرة أخرى إتاحة مزيد من الوقت للعراق [٣٩]، وقد

بدأت التوترات تتصاعد بين الحلفاء، وتعمقت الانقسامات أكثربينهما عندما وقعت ثماني عشرة دولة أوروبية على خطابات تؤكد فيها مساندتها للموقف الأمريكي [٤٠].

وفي الخامس من مارس أعلنت فرنسا وروسيا أنهما سيعارضان إي قرار يصرح باستخدام القوة ضد صدام. وفي اليوم التالي، اعلنت الصين تبنيها لنفس الموقف، وقد تقدمت بريطانيا باقتراح وسط للتوفيق بين أعضاء المجلس، ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض. وأعلن الرئيس بوش صراحة في السادس من مارس ٢٠٠٣ ان بلاده ليست بحاجة لموافقة مجلس الامن على شن الحرب على العراق، وأشار إلى أن الولايات المتحدة ليست قلقة من دخول حرب دون موافقة الأمم المتحدة، وأتهم الرئيس العراقي بانتهاك قرار مجلس الامن رقم ١٤٤١، حيث اتهم السلطات العراقية بتهديد العلماء العراقيين المطلعين على برامج الأسلحة المحظورة، وإجبارهم على حمل أجهزة تسجيل أثناء المقابلات التي تجريها معهم فرق التفتيش، وقال أن هذه التصرفات تثبت ان الحكومة العراقية ليست جادة بشأن نزع أسلحتها المحظورة وأنها تواصل أساليب الخداع [٤١].

وهكذا فشل مجلس الأمن الدولي في مواجهة إحدى حالات التهديد الخطيرة للاستقرار والسلام العالميين، كما فشلت الولايات المتحدة في إضفاء الشرعية على استخدام القوة ومنع ظهورها كمعتد؛ حيث أن عملية تسويق غزو العراق لم تكن بالسهلة، حتى بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وخسرت معركتها الدبلوماسية لحشد مساندة كبيرة لسياستها قبل الذهاب الفعلي للحرب [٤٢].

الاتجاه نحو الحرب وتطور مواقف القوى الإقليمية:

لقد انعكس تصاعد حدة الأزمة على المستوى الدولي بين القوى الكبرى، وتزايد درجة التوتر عند قمة النظام على مواقف القوى الإقليمية من الأزمة، خاصة بعد ان لاحت في الأفق نُذر الحرب، وقد بدأت كل هذه القوى في إعادة تقييم موقفها حيث أن فشل القوى الكبرى في توفير مخرج سلمي للازمة، جعل القوى الإقليمية تتيقن أنها مقبلة على مرحلة حاسمة وفاصلة في تطور النظام الإقليمي.

- **الموقف التركي:**

في أوائل نوفمبر عام ٢٠٠٢ حدث تحول سياسي نوعي في تركيا بفوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي في الانتخابات التشريعية التي جرت هناك، ومن ثم تشكلت حكومة إسلامية مما كان يوحي بحدوث تحولات سياسية مهمة ليس فقط في تركيا وإنما في المنطقة ككل [٤٣].

وبعد أن تشكلت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله جول، بدأت أنقره حملة للتنسيق مع الدول العربية المعنية بالأزمة العراقية من أجل منع خيار الحرب، فتركيا كانت تخشى أن تتخذ موقفًا منفردًا مضادًا لواشنطن، وقد يعرضها ذلك لغضب أمريكي يصعب التعامل معه [٤٤].

وكان الهدف التركي متسقًا مع الهدف الأوروبي وهو نزع السلاح العراقي نزعًا كاملًا وفعالًا في سياق قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ١٤٤١ [٤٥]، ولكن كانت تركيا على الرغم من ذلك تعارض الحرب.

ولقد أربك الموقف التركي المعارض للحرب الحسابات الامركية، حيث اعدت القيادة العسكرية الأمريكية خططها الخاصة بهذه الحرب على أساس أن احد المحاور الرئيسة للتوجه نحو بغداد سوف ينطلق من شمال العراق، وتقوم بها قوات عسكرية يبلغ قوامها نحو ٦٢ ألف جندي، ويتم إنزالها وانتشارها في الأراضي التركية ثم ينطلق منه عبر شمال العراق، لكن جاء رفض البرلمان التركي مرتين نشر القوات الأمريكية داخل الأراضي التركية ليحرم الولايات المتحدة من هذا المحور المهم [٤٦].

- **الموقف الإيراني:**

لقد تأرجح الموقف، فبعد أن كانت السياسة الإيرانية متخوفة من أن يتم محاصرتها بعد العراق، سرعان ما تحولت إيران نحو سياسة الاخياز الحرج تحت وطأة الضغوط الداخلية المعادية للنظام العراقي والمطالبة بمزيد من الانفتاح على الولايات المتحدة، ومن ثم اشطرت إيران أن تميل قليلًا إلى الموقف الأمريكي، وإزاء الموقف الأمريكي المتشدد الذي لا يقبل بأنصاف الولاءات ويريد رؤية واضحة، اضطرت إيران إلى التراجع نحو سياسة الحياد المتشدد، وقد جاءت هذه التطورات في أعقاب توصيات اللجنة الخماسية التي شكلتها الإدارة الأمركية لتحديد الاستراتيجية الامركيية الواجب اتباعها في بعض المناطق ومنها منطقة الخليج، والتي جاء من ضمنها ضرورة العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية [٤٧].

- **تطور المواقف العربية خلال مرحلة تصعيد الأزمة:**

إزاء تصاعدة حدة الأزمة واتجاهها نحو الحرب عقدت في مدينة شرم الشيخ القمة العربية الخامسة عشرة في الأول من شهر مارس عام ٢٠٠٣ [٤٨]. وكان الموقف العربي الجماعي قد اهتم بالعدوان على العراق قبل وقوعه بعام في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ عندما تضمن البيان الختامي للقمة في بنده الثاني والعشرين نصًا يشير إلى أن القادة قد تدارسوا التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق، وأكدوا رفضهم المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدًا للامن القومي لجميع الدول العربية [٤٩].

وفي اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في الخامس عشر والسادس عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٣ قبل قمة شرم الشيخ، أضيف إلى هذا الموقف التأكيد على ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق

ووحدة أراضيه، كما تبلور موقف القمة العربية العادية في شرم الشيخ على النحو التالي [٥٠]:

١- رفض الحل العسكري للأزمة العراقية باعتبار أن القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن لا يوفر غطاءً شرعيًا لأي عمل عسكري ضد العراق.

٢- الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديدًا للأمن القومي العربي بالرغم من تخفيف الصيغة المستخدمة في هذا البيان الصادر عن المجلس الوزاري بالامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة أو التسهيلات لأي عمل عسكري ضد العراق.

٣- تشكيل لجنة رئاسية تضم الرئاسة السابقة والحالية للقمة العربية والأمين العام للجامعة وذلك للاتصال مع الأطراف الدولية المعنية وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لعرض الموقف العربي عليها، والتشاور مع الحكومة العراقية لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق.

٤- رفض القمة بطريق غير مباشر الدعاوي الأمريكية لاخاصة بإسقاط النظام العراقي وذلك عندما أشارت إلى أن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية بعيدًا عن أي تدخل خارجي.

وقد عكس موقف الجامعة العربية بصفة عامة عدم التجانس في الموقف العربي، كما عكس الموقف السلبي لها نجاح الضغوط الأمريكية في إجبار العديد من الحكومات العربية على تعديل مواقفها الرافضة للاستراتيجية الأمريكية ضد العراق تدريجيًا [٥١]. كما تجلى هذا بوضوح في عدم مناقشة القمة لمبادرة دولة الإمارات العربية لحل الأزمة العراقية [٥٢].

المطلب الثالث: الإدارة العسكرية للأزمة:

في السادس عشر من مارس عام ٢٠٠٣ اختتم قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا قمتهم التي عُقدت في جزر الآزور البرتغالية بالاتفاق على إتاحة فرصة أخيرة لمجلس الأمن للتوصل إلى إجماع بشأن التعامل مع مسألة نزع أسلحة العراق المحظورة، وقال الزعماء الثلاثة إنه على الأمم المتحدة أن تقرر ما إذا كانت ستدعم موقف واشنطن تجاه العراف أم لا. وقد تبنى زعماء الدول الثلاث إعلانًا بشأن العراق يندرج بوضوح في سياق القيام بعملية عسكرية ضد العراق، وقيام نظام جديد بعد سقوط صدام حسين وجاء في البيان المشترك للقمة أم مسئولية تجنب وقوع حرب تقع على عاتق الرئيس العراقي صدام حسين، وأنه في حالة رفضه التعاون مع الأمم المتحدة فسوف يتحمل نفس العواقب الوخيمة التي ينص عليها قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١. وقد اعتبر رئيس

الوزراء البريطاني توني بلير أن مزيدًا من النقاشات حول الأزمة العراقية لا تمثل سوى مضيعة للوقت مادامت لا توفر موعدًا نهائيًا يخول باستخدام القوة ضد العراق في حال عدم التزام بغداد بالقرارات الدولية [٥٣].

وفي السابع عشر من مارس وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش تحذيرًا إلى الرئيس العراقي صدام حسين ليغادر العراق خلال ثمانية وأربعين ساعة، وقال بوش في خطابه "لقد وصلت الاحداث في العراق إلى آخر أيام القرار، فلأكثر من عقد من الزمن، بذلت الولايات المتحدة ودول أخرى جهودًا صبورة ومشرفة لنزع أسلحة النظام العراقي من دون حرب، وقد تعهد هذا النظام بالكشف عن كل أسلحة الدمار الشامل التي يملكها وتدميرها كشرط لوقف حرب الخليج عام ١٩٩١، ومنذ ذلك التاريخ باشر العالم أثنى عشر عامًا من الدبلوماسية كحجة لكسب الوقت، وقد تحدى قرارات مجلس الأمن التي تطالب بنزع أسلحته بالكامل، ثم وجه بوش خطابه إلى صدام قائلًا: "على بوش وأبنائه أن يغادروا العراق في غضون ٤٨ ساعة، وسيؤدي رفضهم إلى بدء عمل عسكري في الوقت الذي تختاره، وعلى كل الرعايا بمن فيهم الصحفيون والمفتشون مغادرة العراق فورًا بغية الحفاظ على سلامتهم [٥٤].

وإزاء هذه التطورات أصدر مجلس الامن قرارًا بإنهاء عمليات لجنة التفتيش بأغلبية ١٤ صوتًا وامتناع روسيا عن التصويت [٥٥]، ليمثل ذلك مع الإنذار النهائي الذي وجهه بوش للعراق نهاية الإدارة الدبلوماسية للأزمة، وبداية الإدارة العسكرية لها التي انطلقت رمسيًا مع إعلان الرئيس الأمريكي بوش الحرب على العراق في العشرين من شهر مارس ٢٠٠٣ [٥٦]. واستمرت العمليات العسكرية التي انهزم فيها العراق بقيادة صدام حسين، لتنتهي نظامه في التاسع من شهر أبريل ٢٠٠٣، إلى الأبد.

- **المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الأزمة**

بعد أن قامت الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق، واستطاعت تحقيق أهدافها التي خططت لها؛ حيث سقوط نظام صدام حسين في التاسع من شهر أبريل عام ٢٠٠٣، أوقفت عملياتها العسكرية في العراق مع بداية شهر مايو ٢٠٠٣، عادت القضية العراقية مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وتمثل ذلك في مجموعة من القرارات كما يلي.

المطلب الأول: القرار رقم ١٤٨٣ وعودة القضية العراقية إلى مجلس الأمن (٢٢ مايو ٢٠٠٣):

بعد إعلان الرئيس الأمريكي بوش انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، أرسل مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الثامن من مايو ٢٠٠٣، وجاء فيها أن قوات التحالف ستعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق بموجب القرارات التي أصدرها مجلس الأمن من قبل، وستتقيد هذه القوات بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي بما فيها تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي، ولذا سيتم العمل لتأسيس سلطة التحالف المؤقتة لتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة إعمال العراق بعد الحرب، وممارسة المهام المنوطة للحكومة

بشكل مؤقت. ومن الملاحظ أن هذه الرسالة لم تتضمن الإشارة إلى أنهما دولتي احتلال [٥٧].

وبعد هذه الرسالة عاود المجلس مشاوراته وأصدر القرار رقم (١٤٨٣) بتاريخ الثاني والعشرين من مايو ٢٠٠٣. ومن أهم ما جاء في هذا القرار هو تأكيده في الدباجة على استقلال العراق وسيادته وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله بكل حرية؛ إذ جاء في نصًا: "..إذ يؤكد من جديد سيادة العراق وسلامته الإقليمية.. وإذ يشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية..". وأضاف: "وإذ يؤكد من جديد أيضًا أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتاكيد نزع سلاح العراق في نهاية المطاق" [٥٨].

ومن أهم ما يؤخذ على هذا القرار أن مجلس الأمن ولأول مرة في تاريخه يعطي يطفي مشروعية لعدوان عسكري غير مشروع قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق ووصفه (بالاحتلال) من دون أن تدينه أو أن تطالب قوات الدولتين بالمحتلتين بالانحساب الفوري من العراق – بما أنها أكدت سيادته – كما أن القرار أيضًا لم يحدد مدة زمنية محددة لانسحاب القوات المحتلة، وترك المدة مفتوحة. وبهذا فهذا القرار طبقًا لرأي (د. باسم كريم سويدان الجنابي) يعتبر تشريعًا للاحتلال لأنه خالف مبادئ الأمم المتحدة، ولأن أغلب أعضاء مجلس الأمن كانوا قد عارضوا في وقت سابق العدوان والحرب على العراق [٥٩].

المطلب الثاني: القرار رقم (١٥٤٦) وإسناد السلطة للعراقيين:

قام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم (١٥٤٦) في الثامن من شهر يونيه ٢٠٠٤، وجاء في هذا القرار عدة نصوص مهمة من أهمها [٦٠]:

١- الترحيب بانتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا، وتأكيد التطلع إلى إنهاء الاحتلال وتولي حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول الثلاثين من يونيه ٢٠٠٤.

٢- تاكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، وتأكيد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الطبيعية.

٣- استمرار وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق لمواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعمًا للانتقال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات ، ولتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق.

٤- الإقرار بأن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق.

الخاتمة:

هكذا خططت الولايات المتحدة للتخلص من نظام صدام حسين في العراق، وعندما فشلت الطرق الدبلوماسية لجأت إلى العمل العسكري، وحاولت أن تطفي الشرعية عليه عن طريق إستصدار قرار من مجلس الأمن يبيح لها التدخل عسكريًا في العراق من تحت مظلة نزع أسلحة الدمار الشامل، ولكنها فشلت في ذلك. فلم تتخلى عن هدفها وخططها العسكرية في العراق، فبدأت عملياتها العسكرية بالاشتراك مع حلفائها الأوربيين حتى استطاعت تحقيق هدفها في السيطرة على العراق وإسقاط نظام صدام حسين.

في الوقت نفسه، كشفت هذه الحرب عن هشاشة الأمم المتحدة، ومدى سيطرة الولايات المتحدة عليها؛ إذ أنها لم تستطع إيقاف عجلة الحرب، ولم تستطع إنهاء حالة التوتر الشديد التي سادت العلاقات الأمريكية العراقية قبيل الحرب.

وأخيرًا، فقد استفادت الولايات المتحدة من حربها في العراق ليس فقط من الناحية العسكرية والسياسية والاستراتيجية، بل أيضًا من الناحية الاقتصادية؛ إذ أنها سيطرت على موارد ومنابع البترول العراقية – وبذلك ضمنت ثاني أكبر احتياطي بترول في العالم، بالإضافة إلى الشركات الأمريكية التي تعاقدت على إعادة إعمال العراق، وكذلك شركات الأسلحة والذخائر، وغيرها من المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة من حربها في العراق. وفي المقابل أصبح العراق فيما بعد الحرب يعاني الكثير من المشكلات في كافة الجوانب سواء الأمنية أو الاقتصادية أو غيرها من الجوانب التي تمس استقراره ورخائه.

المراجع

أولًا: الوثائق:

١. وثيقة رقم (٢٠٠٣) ١٤٨٣/S/ RES: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٢. وثيقة رقم (٢٠٠٤) ١٥٤٦/S/ RES: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ثانيًا: المراجع العربية:

٣. إبراهيم نوار، مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي، والمؤسسي، السياسة الدولية، عدد ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣.

٤. أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣.

٥. أحمد سيد أحمد، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، المجلد ٣٨، يوليو ٢٠٠٣.

٦. بشير عبد الفتاح، طالبان تطيح بحسابات أمريكا في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

٧. جمال عبد الجواد، النظام الدولي والحرب على العراق، في: أحمد السيد النجار "محرر"، نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية.

٨. جواد المختار، وعبد السلام الجنابي، "موقف القانون الدولي من غزو العراق في ٢٠٠٣"، مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة السابعة، ٢٠١٥.
٩. د/ احمد يوسف أحمد، "المواقف العربية من العدوان على العراق "أفكار أولية"، في د/ حسن نافعة، د/ نادية محمود مصطفى "محرران"، العدوان على العراق.. خريطة أزمة مستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية وقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٠. سميرامين وآخرون- العولمة ولنظام الدولي الجديد- مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، ط ١، بيروت- لبنان ٢٠٠٤.
١١. عبد العزيز محمود العجيزي، الأزمة الفيتنامية في السياسة الخارجية الأمريكية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).
١٢. عزت عبدالواحد سيد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.
١٣. علي هلهول الرويلي، إدارة الأزمة استراتيجية المواجهة، ج١، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٤. عماد جاد بدرس، أثر النظام الدولي على الأحلاف اللدولية (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨).
١٥. منصور حسن العتيبي، الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).
١٦. هانز بليكس: نزع سلاح العراق، الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠٠٥).

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

١- Charles MscClland: The Beginning, Duration and Abatement International Crisis: Comparison in Two Conflict Arenas", in Charles F. Herman (E.d), International Crisis Insights from Behavioral Research (New York, The Free Press, ١٩٧٢.

٢- Glen H. Snyder and Paul Diesing: Conflict among Nations: Bargaining Decision Making and System Structure in international Crises, (Princeton, University Press, New Jersey, ١٩٧٧.

٣- Haken Tunc: What was all about after all ? The Causes of The Iraq War", Contemporary Security Policy, vol.٢٦, No.٢, August ٢٠٠٥, p.٣٣٩.

٤- James L. Richardson: Crisis Diplomacy. The Great Popwer since The Mid Nineteenth Century (Great Pretain, Cambridge University Press, ١٩٩٤).

٥- James P. Rubin, "Stumbling to War", Foreign Affairs, September, October ٢٠٠٣, online www.foreignaffairs.org

٦- Lawrence Freedman: War in Iraq: Selling The Threat, Survival, Vol.٤٦, No. ٢, Summer ٢٠٠٤, PP. ٧-١٣.

٧- Michael J, Glennon, "Why the Security Council Failed", Foreign Affairs, May, June, ٢٠٠٣, on line www.foreignaffairs.org

٨- Philip H. Gordon, Martin Indyk and Michael E. Hanlon: Getting Serious about Iraq, Survival, Vol.٤٤, No. ٣, Autumn ٢٠٠٢.

الهوامش

(١) سميرامين وآخرون- العولمة ولنظام الدولي الجديد- مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، ط ١ ، بيروت- لبنان ٢٠٠٤، ص ٧.

(٢) علي هلهول الرويلي، إدارة الأزمة استراتيجية المواجهة، ج١، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ٢٠.

٣ Charles MscCllland: The Beginning, Duration and Abatement International Crisis: Comparison in Two Conflict Arenas", in Charles F. Herman (E.d), International Crisis Insights from Behavioral Research (New York, The Free Press, ١٩٧٢).

٤ Glen H. Snyder and Paul Diesing: Conflict among Nations: Bargaining Decision Making and System Structure in international Crises, (Princeton, University Press, New Jersey, ١٩٧٧).

(٥) James L. Richardson: Crisis Diplomacy. The Great Popwer since The Mid Nineteenth Century (Great Pretain, Cambridge University Press, ١٩٩٤).

(٦) عبد العزيز محمود العجيزي، الأزمة الفيتنامية في السياسة الخارجية الأمريكية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

(٧) منصور حسن العتيبي، الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).

(٨) لمزيد من التفاصيل: انظر د/ مصطفى علوي، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥-٧.

(٩) مصطفى علوي: المرجع السابق، ص ٣٤.

(١٠) عماد جاد بدرس، أثر النظام الدولي على الأحلاف اتلدولية (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ص ١٦-١٧.

(١١) Philip H. Gordon, Martin Indyk and Michael E. Hanlon: Getting Serious about Iraq, Survival, Vol.٤٤, No. ٣, Autumn ٢٠٠٢, P.٩.

(١٢) أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣، ص ٥٤.

(١٣) Haken Tunc: What was all about after all ? The Causes of The Iraq War", Contemporary Security Policy, vol.٢٦, No.٢, August ٢٠٠٥, p.٣٣٩.

(١٤) حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، ص ٢٩.

(١٥) جمال عبد الجواد ، النظام الدولي والحرب على العراق، في أحمد السيد النجار (محرر) نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ٢٨٨.

(١٦) مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النمظام الدولي، السياة الدولية، العدد ١٥٣، يوليه ٢٠٠٣، ص ٦٦.

(١٧) حسن أبو طالب (محرر) التقرير الاستراتنيجي العربي، ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٨) بشير عبد الفتاح، طالبان تصليح بحسابات أمريكا في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ٢١٨.

(١٩) إبراهيم نوار، مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي، والمؤسسي، السياسة الدولية، عدد ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣، ص ٨٤.

(٢٠) حن أبو طالب "محرر"، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩ – ٣٢.

Lawrence Freedman: War in Iraq: Selling The Threat, Survival, Vol.٤٦, No. ٢, Summer ٢٠٠٤, PP. ٧-١٣.

Borgna Brunner: Iraq Timeline: ٢٠٠٢-٢٠٠٣, on line www.infoplease.com

(٢١) هانز بليكس: نزع سلاح العراق، الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠٠٥)، ص ١٦.

(٢٢) عزت عبدالواحد سيد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.

(٢٣) وحيد عبدالمجيد، الإدارة العراقية للأزمة والحرب، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣.

(٢٤) جمال عبد الجواد، النظام الدولي والحرب على العراق، في : أحمد السيد النجار "محرر"، نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٢٦) حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢٧) نفس المرجع، ص ص ٤٠-٤١.

(٢٨) حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢٩) جمال عبد الجواد، النظام الدولي والحرب على العراق، في أحمد السيد النجار (محرر) نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٣٠) Michael J, Glennon, "Why the Security Council Failed", Foreign Affairs, May, June, ٢٠٠٣, on line www.foreignaffairs.org

(٣١) Ibid, p.١.

(٣٢) Lawrence Freedman, "War in Iraq: Selling The Threat", Op. Cit, p.٢٩.

(٣٣) Michael J Glennon, "Michael J, Glennon, "Why the Security Council Failed", Op. Cit, p.١.

(٣٤) Lawrence Freedman, "War in Iraq: Selling the Threat", Op. Cit, p.٣٠.

(٣٥) Ibid, p. ٣٧.

(٣٦) Ibid, p. ٣١.

(٣٧) Ibid, p. ١.

(٣٨) Ibid, p. ٣٤.

(٣٩) Michael J Glennon, "Michael J, Glennon, "Why the Security Council Failed", Op. Cit, p. ٢.

(٤٠) Ibid, p. ٢.

(٤١) أحمد سيد أحمد، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، المجلد ٣٨، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ١٢٤- ١٢٥.

(٤٢) James P. Rubin, "Stumbling to War", Foreign Affairs, September, October ٢٠٠٣, online www.foreignaffairs.org

(٤٣) حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٤٤) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٤٦) حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٤٧) المرجع السابق، ص ص ١١١- ١١٧.

(٤٨) محمد جمال عرفة، القمة العربية الـ١٥ "قمة تخليص الذمة" انظر www.islamonline.net

(٤٩) بيان صادر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية حول العراق.

(٥٠) د/ احمد يوسف أحمد، "المواقف العربية من العدوان على العراق "أفكار أولية"، في د/ حسن نافعة، د/ نادية محمود مصطفى "محرران"، العدوان على العراق.. خريطة أزمة مستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية وقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٥٦- ٣٥٧.

(٥١) محمد جمال عرفة، القمة العربية الـ١٥، "قمة تخليص الذمة"، مرجع سبق ذكره، ص ١.

(٥٢) عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة لحل الأزمة العراقية؛ أطلقها الشيخ زايد بن سلطان، وقد حظيت المبادرة بتأييد عربي كبير، ودعت هذه المبادرة إلى تنحي الرئيس العراقي صدام حسين عن السلطة لسحب الذرائع الأمريكية للحرب، وتجنيب الشعب العراقي مأساة الحرب، وإجراء انتخابات ديمقراطية تعددية تحظى بدعم الشعب العراقي.

(٥٣) قمة الآزور ٢٠٠٣/٣/١٦، الشبكة الدولية للمعلومات، www.mostakbalita.com

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) إنهاء التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق، الشبكة الدولية للمعلومات www.news.bbc.co.uk

(٥٦) Borgna Brunner, "Iraq Time Line: ٢٠٠٢- ٢٠٠٣", Op. Cit.

(٥٧) جواد المختار، وعبد السلام الجنابي، "موقف القانون الدولي من غزو العراق في ٢٠٠٣"، مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة السابعة، ٢٠١٥، ص ٢٨١.

(٥٨) وثيقة رقم (٢٠٠٣) S/ RES/١٤٨٣: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

(٥٩) جواد المختار، وعبد السلام الجنابي، "موقف القانون الدولي من غزو العراق في ٢٠٠٣"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٦٠) وثيقة رقم (٢٠٠٤) S/ RES/١٥٤٦: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤).